Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

# الأمن القومي: المفهوم والأبعاد في ظل التحديات المعاصرة

أشرف على احميده

الاكاديمية الليبية فرع مصراتة، العلوم السياسية، ليبيا

asharfamohamed12@gmail.com

# National Security: Concept and Dimensions in Light of Contemporary Challenges

**Ashraf Ali Ahmeida**

**Libyan Academy, Misrata Branch, Department of Political Science, Libya**

***تاريخ الاستلام:2026/06/30 -تاريخ المراجعة:2026/06/18- تاريخ القبول: 2026/06/28- تاريخ للنشر : 1/8/ 2026***

**الملخص:**

يتناول هذا البحث مفهوم الأمن القومي بوصفه إطارًا استراتيجيًا يهدف إلى حماية الدولة ومصالحها الوطنية من مختلف التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال تكامل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. ويستعرض البحث التطور التاريخي لمفهوم الأمن القومي منذ نشأته حتى اتساعه في الفكر السياسي المعاصر، مع إبراز أهم خصائصه وأبعاده ومستوياته، إضافة إلى عرض أبرز الاتجاهات النظرية التي تناولت تفسيره في حقل العلاقات الدولية. كما تناقش الدراسة إشكالية اختزال الأمن القومي في الجانب الأمني أو العسكري فقط، وما يترتب على ذلك من قصور في إدارة التحديات الوطنية، مؤكدًا أن تحقيق الأمن القومي يتطلب رؤية شاملة ترتكز على التنمية، والاستقرار السياسي، وكفاءة المؤسسات، وحماية المصالح الوطنية بما يتوافق مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

**الكلمات المفتاحية:** الأمن القومي - التهديدات - المصالح الوطنية - التنمية - الاستقرار.

**Abstract:**

This study examines the concept of national security as a strategic framework aimed at safeguarding the state and its national interests against various internal and external threats through the integration of political, economic, social, and military dimensions. It reviews the historical evolution of the concept of national security from its origins to its expansion in contemporary political thought, highlighting its principal characteristics, dimensions, and levels. The study also presents the major theoretical approaches that have interpreted national security within the field of international relations. Furthermore, it discusses the problem of reducing national security to merely its security or military dimension and the resulting shortcomings in addressing national challenges. The study concludes that achieving national security requires a comprehensive vision based on sustainable development, political stability, institutional effectiveness, and the protection of national interests in accordance with regional and international developments.

Keywords: National Security; Threats; National Interests; Development; Stability.

# الأمن القومي: المفهوم والأبعاد في ظل التحديات المعاصرة

**مقدمة**

يُعد الأمن القومي من المفاهيم المحورية في الدراسات السياسية والاستراتيجية، لما يمثله من إطار شامل لحماية الدولة ومصالحها الوطنية وضمان أمن المجتمع واستقراره. ولم يعد مفهوم الأمن القومي مقتصرًا على الجوانب العسكرية أو الأمنية، بل اتسع ليشمل أبعادًا متعددة، من أبرزها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والديموغرافية والغذائية والمائية والإدارية، بما يضمن قدرة الدولة على مواجهة مختلف التهديدات الداخلية والخارجية وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد شهد مفهوم الأمن القومي تطورًا ملحوظًا في الفكر السياسي المعاصر، إذ أصبح يرتكز على تكامل مؤسسات الدولة وتنسيق أدوارها في إدارة المخاطر والتحديات، من خلال تبني سياسات واستراتيجيات شاملة تستند إلى التخطيط طويل المدى واستشراف المستقبل. وفي هذا السياق، يمثل الأمن القومي منظومة متكاملة تتداخل فيها الجوانب الأمنية مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما يعزز من قدرة الدولة على حماية سيادتها والحفاظ على استقرارها ومصالحها الحيوية.

وعلى الرغم من هذا التطور المفاهيمي، لا يزال مفهوم الأمن القومي في العديد من الدول النامية، ومن بينها ليبيا، يُختزل في المؤسسات الأمنية والعسكرية، الأمر الذي يحد من فعالية السياسات الوطنية في التعامل مع التحديات المركبة التي تواجه الدولة. ويؤدي هذا الاختزال إلى إغفال الأبعاد التنموية والمؤسسية للأمن القومي، ويضعف من قدرة الدولة على بناء رؤية استراتيجية متكاملة تستجيب للتحولات الإقليمية والدولية والمتغيرات الداخلية.

ومن ثم، فإن تحقيق الأمن القومي يتطلب تبني منظور شامل يقوم على التكامل بين مختلف مؤسسات الدولة، وتعزيز كفاءة الإدارة الاستراتيجية، وترسيخ قيم المواطنة والالتزام بالمصلحة الوطنية، بما يسهم في بناء دولة قادرة على حماية مصالحها وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في بيئة دولية وإقليمية تتسم بتزايد التحديات وتعقيدها.

وبناءا على ما سبق، تركز الدراسة على تحليل مفهوم الأمن القومي من منظور نظري، مع بيان أبعاده المختلفة والتحديات التي تواجه تطبيقه في البيئة الدولية المعاصرة، دون الاقتصار على دراسة حالة محددة.

**إشكالية الدراسة**

تتمثل إشكالية الدراسة في وجود فجوة بين التطور النظري لمفهوم الأمن القومي، بوصفه مفهومًا شاملاً متعدد الأبعاد، وبين الممارسات العملية في العديد من الدول التي تعاني من أزمات سياسية وأمنية، حيث يُختزل الأمن القومي في الجوانب العسكرية والأمنية فقط، مع إهمال أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، الأمر الذي يحد من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات المعاصرة وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة .

السؤال الرئيس:

ما مفهوم الأمن القومي، وما أبعاده الرئيسة، وكيف يسهم تبني مفهومه الشامل في تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التهديدات وتحقيق الاستقرار؟

**فرضية الدراسة**

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسة الآتية:

"كلما تبنت الدولة مفهومًا شاملاً للأمن القومي يقوم على التكامل بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية

والبيئية والتكنولوجية، ازدادت قدرتها على حماية مصالحها الوطنية وتعزيز استقرارها الداخلي ومواجهة التهديدات المختلفة".

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- يؤدي اختزال الأمن القومي في البعد العسكري إلى انخفاض كفاءة السياسات الوطنية في مواجهة التهديدات المعاصرة.
- توجد علاقة إيجابية بين تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز الأمن القومي .
- يسهم التكامل بين مؤسسات الدولة في تعزيز الأمن والاستقرار الوطني .

**أهمية الدراسة**

**أولاً: الأهمية العلمية**

- إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بمفهوم الأمن القومي وتطوراته .
- توضيح الأبعاد الحديثة للأمن القومي في ظل التغيرات الدولية .
- إبراز الاتجاهات النظرية المختلفة المفسرة للأمن القومي .

**ثانياً: الأهمية التطبيقية**

- تقديم رؤية علمية لصناع القرار حول بناء استراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي .
- المساهمة في تطوير السياسات العامة بما يعزز الأمن والاستقرار .
- دعم المؤسسات المعنية بالأمن والتخطيط الاستراتيجي في وضع سياسات أكثر تكاملًا .
- الاستفادة من نتائج الدراسة في الدول التي تواجه تحديات أمنية وسياسية مشابهة لليبيا .

**أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى:

1. توضيح مفهوم الأمن القومي وأبعاده المختلفة .
2. بيان تطور مفهوم الأمن القومي في الفكر السياسي والاستراتيجي .
3. التعرف على أهم خصائص الأمن القومي ومستوياته .
4. تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للأمن القومي .
5. استعراض أبرز النظريات المفسرة للأمن القومي في العلاقات الدولية .
6. إبراز العلاقة بين الأمن القومي والتنمية والاستقرار السياسي .
7. تقديم رؤية متكاملة لتعزيز الأمن القومي في ظل التحديات المعاصرة .

**منهجية الدراسة**

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**؛ بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع البحث، إذ يتيح وصف مفهوم الأمن القومي وتتبع تطوره التاريخي والفكري، وتحليل أبعاده المختلفة، واستعراض أبرز الاتجاهات والنظريات المفسرة له في حقل العلاقات الدولية والعلوم السياسية.

كما استعانت الدراسة بأسلوب **تحليل المحتوى** من خلال مراجعة الأدبيات العلمية والكتب والدراسات المحكمة والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة، وتحليلها بصورة نقدية لاستخلاص أبرز المفاهيم والاتجاهات الفكرية المتعلقة بالأمن القومي.

**الدراسات السابقة**

تناولت العديد من الدراسات مفهوم الأمن القومي من زوايا متعددة، حيث ركزت بعض الدراسات على التطور النظري للمفهوم، بينما اهتمت دراسات أخرى بتحليل أبعاده المختلفة في ظل التحديات الدولية والإقليمية المعاصرة، وفيما يلي عرض لأبرز هذه الدراسات:

**1- هدفت دراسة باري بوزان 1991**، إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن من خلال توسيع نطاقه ليشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعدم قصره على الجانب العسكري فقط. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن أمن الدولة يرتبط بقدرتها على حماية المجتمع والدولة والاقتصاد والهوية الوطنية في إطار متكامل. وتعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي أسهمت في تطوير مفهوم الأمن القومي الحديث.

**2- ناقشت دراسة ديفيد ألان بالدوين 1997**، مفهوم الأمن من منظور نظري، وسعت إلى توضيح الإشكاليات المرتبطة بتعريفه وقياسه. وأكدت أن الأمن مفهوم نسبي يختلف باختلاف طبيعة التهديدات والأهداف التي تسعى الدول إلى حمايتها، كما أوضحت أن الأمن لا يقتصر على البعد العسكري وإنما يشمل مختلف القطاعات الحيوية للدولة.

**3- هدفت دراسة باري بوزان، أولي ويفر، وجاب دي وايلد 1998**، إلى تطوير إطار تحليلي جديد للدراسات الأمنية من خلال نظرية "الأمننة" والتي ترى أن القضايا تتحول إلى قضايا أمنية عندما تصور باعتبارها تهديدًا وجوديًا يتطلب إجراءات استثنائية. وأسهمت الدراسة في توسيع مجال الدراسات الأمنية ليشمل الأمن السياسي والاقتصادي والمجتمعي والبيئي.

**4- هدفت دراسة آلان كولينز 2022**، إلى استعراض أبرز الاتجاهات الحديثة في الدراسات الأمنية، وتحليل التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن القومي في ظل بروز التهديدات غير التقليدية، مثل الإرهاب، والأمن السيبراني، والتغير المناخي، والأوبئة. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن الأمن القومي لم يعد يقتصر على البعد العسكري، بل أصبح يقوم على تكامل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يسهم في تعزيز قدرة الدول على مواجهة التحديات المعاصرة.

**5- هدفت دراسة جون بيليس، ستيف سميث، وباتريشيا أوينز 2023**، إلى تحليل العلاقة بين العولمة والأمن الدولي في إطار نظريات العلاقات الدولية، وبيان أثر التحديات العابرة للحدود في إعادة تشكيل مفهوم الأمن القومي. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن التهديدات المعاصرة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والأوبئة والتغير المناخي، تتطلب تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، وكما بينت أن تحقيق الأمن القومي يرتبط أيضًا بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

**التعقيب على الدراسات السابقة**

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أنها اتفقت على أن مفهوم الأمن القومي شهد تحولًا جوهريًا من المفهوم التقليدي المرتبط بحماية الحدود والقوة العسكرية إلى مفهوم شامل يضم الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية. كما أكدت معظم الدراسات أن التهديدات المعاصرة أصبحت أكثر تعقيدًا، الأمر الذي يستلزم تبني استراتيجيات أمنية شاملة تعتمد على التكامل بين مؤسسات الدولة.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تقدم معالجة شاملة لمفهوم الأمن القومي من خلال الجمع بين التطور التاريخي للمفهوم، وتحليل أبعاده ومستوياته، واستعراض أهم المدارس والنظريات المفسرة له، مع ربط ذلك بالتحديات الأمنية

المعاصرة، بما يوفر رؤية متكاملة يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية، خاصة في الدول التي تواجه تحديات أمنية وسياسية.

**مفهوم الأمن القومي وتطور أبعاده**

يعد مفهوم الأمن القومي من المفاهيم المركزية في الفكر السياسي والاستراتيجي، إلا أنه من أكثر المفاهيم تعقيدًا وتغيرًا نتيجة ارتباطه بطبيعة الدولة والتهديدات التي تواجهها. حيث شهد مفهوم الأمن القومي تطورًا ملحوظًا منذ منتصف القرن العشرين، بالتزامن مع التحولات السياسية والعسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من استقطابات دولية وتحالفات استراتيجية، إضافة إلى التطور الكبير في القدرات العسكرية والتكنولوجية. وقد أسهمت هذه المتغيرات في إعادة صياغة مفهوم الأمن ليصبح أكثر شمولًا، بحيث لم يعد يقتصر على حماية الحدود أو مواجهة التهديدات العسكرية، بل امتد ليشمل مختلف الجوانب المرتبطة بحماية الدولة ومصالحها الحيوية واستقرارها الداخلي والخارجي.

ورغم أن مصطلح الأمن القومي اكتسب انتشارًا واسعًا خلال فترة الحرب الباردة، فإن بعض جذوره الفكرية ترتبط بتطور الدولة القومية الحديثة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648، التي أرست مبادئ السيادة الوطنية والاستقلال السياسي. ومع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى خلال الحرب الباردة، أصبح الأمن القومي محورًا رئيسًا في رسم السياسات الخارجية والاستراتيجيات الدفاعية، وبرزت مفاهيم مثل الردع، والاحتواء، وتوازن القوى، والتعايش السلمي باعتبارها أدوات للحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين.

وقد صاحب هذا التطور اهتمام أكاديمي ومؤسسي متزايد بدراسة الأمن القومي، من خلال إنشاء مراكز بحثية ومعاهد متخصصة وهيئات استشارية تُعنى بتحليل مصادر التهديد وسبل حماية المصالح الوطنية. ويُعد مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز النماذج المؤسسية في هذا المجال، حيث ارتبط مفهوم الأمن القومي بقدرة الدولة على حماية مصالحها الحيوية وتجنب التهديدات دون التفريط في سيادتها أو مصالحها الأساسية.

ومع صدور قانون الأمن القومي الأمريكي عام 1947، اتخذ المفهوم طابعًا مؤسسيًا أكثر وضوحًا، في حين تبنت العديد من الدول مفهوم "الدراسات الاستراتيجية" باعتباره إطارًا لتحليل القضايا الأمنية والتخطيط للمستقبل. ومع ذلك، ظل مفهوم الأمن القومي مفهومًا متغيرًا يتأثر بالبيئة السياسية والجغرافية والتاريخية لكل دولة، الأمر الذي جعله من أكثر المفاهيم تطورًا في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

وأصبح الأمن القومي اليوم مجالًا علميًا متعدد التخصصات، يجمع بين العلوم السياسية والاقتصاد وعلم الاجتماع والعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، انطلاقًا من أن التهديدات المعاصرة لم تعد ذات طبيعة عسكرية فقط، بل امتدت إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية. ولذلك اتسع نطاق الدراسات الأمنية ليشمل تحليل مختلف العوامل المؤثرة في استقرار الدولة وقدرتها على حماية مصالحها الوطنية في بيئة دولية متغيرة.

**أبعاد الأمن القومي**

يقوم الأمن القومي على مجموعة من الأبعاد المتكاملة التي تتفاعل فيما بينها لضمان حماية الدولة وتحقيق استقرارها، إذ لا يمكن الاقتصار على البعد العسكري وحده في تفسير مفهوم الأمن، بل أصبح الأمن القومي مفهومًا متعدد الأبعاد يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها، بما ينسجم مع طبيعة التحديات المعاصرة.

**أولاً: البعد السياسي**

يرتبط البعد السياسي بقدرة الدولة على الحفاظ على استقرار نظامها السياسي، فكلما كانت مؤسسات الدولة قوية وقادرة على إدارة الخلافات والأزمات، ازدادت قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. كما يرتبط هذا البعد بفاعلية السياسة الخارجية للدولة وقدرتها على حماية مصالحها الوطنية وبناء علاقات متوازنة مع البيئة الإقليمية والدولية.

**ثانيًا: البعد العسكري**

يُعد البعد العسكري أحد أهم ركائز الأمن القومي، نظرًا لدوره في حماية سيادة الدولة ووحدة أراضيها وردع التهديدات الخارجية. ويستند هذا البعد إلى تطوير القدرات الدفاعية، ورفع كفاءة القوات المسلحة، وتعزيز الجاهزية العسكرية بما يضمن حماية المصالح الوطنية. غير أن فعالية القوة العسكرية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بسلامة الأبعاد الأخرى، إذ إن ضعف الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ينعكس سلبًا على كفاءة المنظومة الدفاعية، مما يؤكد أن الأمن العسكري يمثل جزءًا من منظومة أمنية شاملة.

**ثالثًا: البعد الاقتصادي**

يرتبط البعد الاقتصادي بقدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة، ورفع مستويات الرفاه الاجتماعي، من خلال إدارة الموارد الوطنية بكفاءة وتعزيز القدرة الإنتاجية للدولة. ويعد الاقتصاد القوي عنصرًا أساسيًا في تعزيز الأمن القومي، لأن الاقتصاد القوي يوفر الإمكانات اللازمة لدعم القطاعات الحيوية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، ويعزز قدرة الدولة على مواجهة الأزمات والتقليل من آثار الضغوط الخارجية. ومن ثم، فإن العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة تكاملية، حيث يسهم كل منهما في دعم الآخر.

**رابعًا: البعد الاجتماعي**

يمثل المجتمع أحد أهم عناصر الأمن القومي، إذ ترتبط قدرة الدولة على مواجهة التحديات بمدى تماسكها الاجتماعي وقدرتها على بناء مجتمع مستقر ومتوازن. ويشمل هذا البعد تعزيز الهوية الوطنية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتطوير مستوى التعليم والرعاية الصحية، ومواجهة الفقر والبطالة، وترسيخ منظومة القيم والثقافة، بما يسهم في بناء مجتمع قادر على مواجهة الأزمات. إضافة إلى دراسة الخصائص الديموغرافية، مثل معدلات النمو السكاني، والتوزيع الجغرافي للسكان، والتركيب العمري، ومستويات الدخل، باعتبارها عوامل مؤثرة في الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

**خامسًا: البعد التكنولوجي والمعلوماتي**

أصبح التطور التكنولوجي أحد المكونات الأساسية للأمن القومي في العصر الحديث، نتيجة تنامي الاعتماد على التكنولوجيا والفضاء الرقمي في إدارة مؤسسات الدولة والاقتصاد والخدمات الحيوية. ويرتبط هذا البعد بقدرة الدولة على تطوير قدراتها العلمية والتقنية، وحماية بنيتها المعلوماتية، ومواجهة التهديدات السيبرانية، وضمان أمن البيانات والمعلومات الاستراتيجية.

**سادسًا: البعد البيئي والغذائي والمائي**

أصبحت القضايا البيئية والغذائية والمائية جزءًا من مفهوم الأمن القومي نتيجة تأثيرها المباشر على استقرار الدول. ويشمل هذا البعد حماية الموارد الطبيعية، وضمان الأمن المائي والغذائي، والتعامل مع آثار التغيرات المناخية، بما يحد من احتمالات نشوء أزمات تؤثر في الاستقرار الداخلي للدولة وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

**مستويات الأمن القومي**

يتحقق الأمن القومي من خلال ثلاثة مستويات مترابطة ومتكاملة، تتفاعل فيما بينها لضمان حماية الدولة ومصالحها الوطنية. ويتمثل المستوى الأول في **المستوى الداخلي**، الذي يركز على حماية المجتمع وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والحد من مصادر التهديد الداخلي ودعم قدرة مؤسسات الدولة على إدارة الأزمات وتحقيق التنمية. أما **المستوى الإقليمي** فيرتبط بطبيعة العلاقات التي تقيمها الدولة مع محيطها الإقليمي، ومدى قدرتها على بناء شراكات وتفاهمات تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار المشترك ومواجهة التحديات العابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية. في حين يتمثل **المستوى الدولي** في تفاعل الدولة مع النظام الدولي، ومشاركتها في المنظمات الدولية، وإدارة علاقاتها الخارجية بما يحفظ مصالحها الوطنية ويعزز مكانتها في البيئة الدولية.

**نطاق الأمن القومي**

شهد مفهوم الأمن القومي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين توسعًا ملحوظًا، فلم يعد يقتصر على حماية الدولة من التهديدات العسكرية التقليدية، بل أصبح يشمل طيفًا واسعًا من القضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي والصحي. فقد أفرزت التحولات الدولية تحديات جديدة، مثل الإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية، والأمن السيبراني، والأوبئة، والتغيرات المناخية، وأمن الطاقة والغذاء والمياه، الأمر الذي استوجب تبني مفهوم شامل للأمن القومي يقوم على التكامل بين مختلف مؤسسات الدولة.

**الأمن القومي العربي**

يشير مفهوم الأمن القومي العربي إلى قدرة الدول العربية على التعاون والتنسيق من أجل حماية مصالحها المشتركة، وصون سيادتها، وتعزيز أمنها واستقرارها في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. ويقوم هذا المفهوم على أهمية تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني بين الدول العربية، بما يسهم في حماية الأمن العربي المشترك وتحقيق التنمية والاستقرار الإقليمي، في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي.

**العوامل المؤثرة في تنامي الاهتمام بالأمن القومي**

ارتبط تزايد الاهتمام بالأمن القومي بمجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية التي أدت إلى توسيع نطاقه وتغيير طبيعة التهديدات التي تواجه الدول، ومن أبرز هذه العوامل:

**أولًا: اتساع مفهوم المصلحة الوطنية** فقد تجاوز مفهوم المصلحة الوطنية الإطار العسكري التقليدي ليشمل تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، وتأمين الموارد الاستراتيجية، وحماية البنية الاقتصادية للدولة، الأمر الذي جعل الأمن القومي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي.

**ثانيًا: تزايد الصراعات والتهديدات الأمنية** أدت التحولات الإقليمية والدولية إلى ظهور أنماط جديدة من الصراعات والتهديدات، مثل تنامي مظاهر العنف، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والهجمات الإلكترونية، الأمر الذي دفع الدول إلى الإهتمام بتطوير سياساتها الأمنية وتوسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل مصادر التهديد التقليدية وغير التقليدية.

**ثالثًا: تنامي التحديات التي تواجه الدول النامية** تواجه العديد من الدول النامية ضغوطًا اقتصادية وسياسية متزايدة، تتمثل في ارتفاع أعباء الديون الخارجية، والتبعية الاقتصادية، والتأثر بالتحولات الدولية، وهو ما قد يحد من قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية مستقلة، ويؤثر في أمنها الوطني واستقرارها الداخلي.

**رابعًا: تزايد التحديات الداخلية** تشكل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مثل البطالة والفقر، وضعف المؤسسات، والتفاوت الاجتماعي، عوامل تؤثر في الاستقرار الداخلي، ولذلك أصبح الأمن القومي مرتبطًا بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الإجراءات الأمنية التقليدية.

**تحولات مفهوم الأمن القومي وطبيعة الدولة**

أدى تصاعد النزعات القومية والأيديولوجية المتطرفة، إلى جانب تنامي التهديدات الأمنية الداخلية، إلى دفع العديد من الدول إلى إعادة تقييم سياساتها الدفاعية والأمنية، من خلال تعزيز قدراتها العسكرية والأمنية، وتطوير آليات إدارة الأزمات ومكافحة التطرف والإرهاب، بما يضمن الحفاظ على الاستقرار الداخلي ومواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية. وقد نتج عن ذلك ظهور مفاهيم في الأدبيات السياسية مثل الدولة الأمنية والدولة العسكرية، التي تناقش تأثير تنامي المخاطر الأمنية في دور المؤسسات الأمنية والعسكرية داخل الدولة.

وقد ناقش عدد من الباحثين، ومن بينهم هارولد لاسويل، إلى أن تصاعد التهديدات الأمنية قد يؤدي إلى منح المؤسسات العسكرية والأمنية دورًا متزايدًا في إدارة شؤون الدولة، بما قد ينعكس على طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وعلى حجم المشاركة المدنية في صنع القرار.

كما يزداد الاهتمام بقضايا الأمن القومي عند حدوث تحولات جوهرية في بنية الدولة أو في طبيعة النظام الدولي، مثل الانتقال من الدولة القومية إلى أشكال أوسع من التكامل الإقليمي أو الاتحادات السياسية والاقتصادية. ففي مثل هذه الحالات تبرز تساؤلات تتعلق بكيفية توزيع المسؤوليات الأمنية بين المستويات الوطنية والإقليمية، ومدى قدرة الكيانات الجديدة على توفير الحماية للمواطنين وصون المصالح المشتركة للدول الأعضاء.

وقد أظهرت العديد من التجارب الدولية أن عمليات التفكك السياسي، إذا لم تُدار وفق ترتيبات مؤسسية واضحة، قد تؤدي إلى تهديد الأمن الوطني والإقليمي، وإلى تصاعد النزاعات الداخلية وتراجع مؤشرات الاستقرار.

وتؤكد هذه المتغيرات مجتمعة أن الأمن القومي أصبح من أكثر القضايا ارتباطًا بالتحولات الدولية والإقليمية، الأمر الذي يجعل دراسته ضرورة علمية لفهم طبيعة التهديدات المعاصرة وآليات التعامل معها في إطار رؤية استراتيجية شاملة.

**إستراتيجية الأمن القومي**

تمثل إستراتيجية الأمن القومي الإطار الذي تستند إليه الدولة في تحديد أولوياتها الوطنية، وصون مصالحها الحيوية، وحماية سيادتها ووحدة أراضيها، وضمان أمن المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. وتقوم هذه الإستراتيجية على توظيف الإمكانات الوطنية المتاحة، لمواجهة التهديدات وتحقيق الاستقرار والتنمية وتنسيق جهود مؤسسات الدولة المختلفة، ووضع خطط وسياسات تستند إلى تقييم دقيق للقدرات الوطنية والتهديدات المحتملة.

كما تتسم هذه الإستراتيجية بالمرونة، إذ تخضع للمراجعة والتحديث بصورة مستمرة وفقًا للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، بما يضمن الحفاظ على المصالح الوطنية وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات المستقبلية.

**النظريات الرئيسة في العلاقات الدولية المفسرة للقضايا الأمنية**

تُعد قضايا الأمن القومي من أكثر الموضوعات التي حظيت باهتمام نظريات العلاقات الدولية، نظرًا لتعدد مصادر التهديد واختلاف تصورات الدول لكيفية تحقيق الأمن. وانطلاقًا من الطبيعة النسبية لمفهوم الأمن القومي، ظهرت اتجاهات نظرية

متعددة حاولت تفسير سلوك الدول في البيئة الدولية وتحديد الوسائل الكفيلة بحماية مصالحها الوطنية. ومن أبرز هذه الاتجاهات: النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية، والنظرية النقدية، إضافة إلى عدد من المقاربات الحديثة في الدراسات الأمنية.

**أولًا: النظرية الواقعية**

تُعد الواقعية من أكثر النظريات تأثيرًا في مجال الدراسات الأمنية، إذ تنطلق من افتراض أن النظام الدولي يتسم بحالة من الفوضى نتيجة غياب سلطة مركزية عليا قادرة على فرض النظام، الأمر الذي يجعل الدولة الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية والمسؤولة الأولى عن حماية أمنها ومصالحها الوطنية. ووفقًا لهذا المنظور، يرتبط الأمن القومي ارتباطًا وثيقًا بتعزيز القوة الوطنية، ولا سيما القوة العسكرية، باعتبارها الأداة الأساسية للردع وحماية السيادة الوطنية. لذلك تركز الواقعية على بناء القدرات الدفاعية، وتحقيق توازن القوى، وتطوير سياسات الردع والاحتواء للحفاظ على الاستقرار ومنع الاعتداءات.

وقد برز هذا التوجه بصورة واضحة خلال فترة الحرب الباردة، عندما أصبحت اعتبارات الأمن العسكري محورًا رئيسًا في السياسات الدولية والاستراتيجيات الدفاعية.

ورغم أهمية الواقعية في تفسير العديد من الصرعات الدولية، إلا أنها تعرضت لعدد من الانتقادات، من أبرزها تركيزها المفرط على البعد العسكري وإهمالها للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة في الأمن القومي، فضلاً عن أن سباقات التسلح قد تؤدي إلى زيادة حالة عدم الثقة بين الدول بما يفاقم التوترات الدولية ويحد من فرص تحقيق الأمن الجماعي. كما أن توجيه الموارد الوطنية نحو الإنفاق العسكري قد يكون على حساب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في الدول النامية.

**ثانياً: النظرية الليبرالية**

تقدم النظرية الليبرالية تصورًا مغايرًا للنظرية الواقعية، إذ ترى أن الأمن لا يتحقق من خلال القوة العسكرية فقط، بل عبر التعاون الدولي، وتعزيز دور المؤسسات الدولية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول.

وترى الليبرالية أن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بل تشاركها في ذلك المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الفاعلين غير الحكوميين. وكما تؤكد الليبرالية أن تنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول يقلل من احتمالات الصراع ويعزز الاستقرار الدولي ويحقق الأمن الجماعي.

ومن أبرز الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه أنه يبالغ أحياناً في أهمية دور التعاون والمؤسسات الدولية، في حين أن اعتبارات القوة والمنافسة ما زالت مؤثرة في سلوك الدول، خاصة في القضايا الأمنية والعسكرية.

**ثالثًا: النظرية النقدية**

تنطلق النظريات النقدية من أن غياب العدالة في النظام الدولي يمثل السبب الرئيس للصراعات وعدم الاستقرار، وترى أن تحقيق الأمن لا يقتصر على تعزيز القدرات العسكرية، وإنما يتطلب معالجة الأسباب البنيوية للصراع، وفي مقدمتها التفاوت الاقتصادي والاستغلال وعدم تكافؤ العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن تحقيق الأمن الحقيقي يتطلب معالجة الأسباب العميقة للصراعات، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة النظر في طبيعة العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وبذلك توسع هذا الاتجاه في مفهوم الأمن ليشمل قضايا التنمية والعدالة والتحرير من أشكال الهيمنة المختلفة. ومن ثم، فإن العدالة الاقتصادية والاجتماعية تمثل، في نظرهم، مدخلًا أساسيًا لتحقيق الأمن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي.

**رابعاً: الاتجاهات الحديثة في الدراسات الأمنية**

**1- الليبرالية الجديدة**

ترى الليبرالية الجديدة أن تحقيق الأمن لا يعتمد على توازن القوى العسكرية فقط، وإنما يقوم أيضًا على التعاون الدولي وبناء المؤسسات والأنظمة الدولية القادرة على تنظيم العلاقات بين الدول. وانطلاقًا من هذا التصور، تؤكد أن المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل بين الدول يسهمان في الحد من النزاعات وتعزيز الاستقرار الدولي.

وفي هذا الإطار، برز مفهوم الأمن الجماعي باعتباره أحد أهم مرتكزات الليبرالية الجديدة، ويقصد به التزام مجموعة من الدول بالتعاون لمواجهة أي تهديد أو عدوان يستهدف أحد أعضائها، بما يعزز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

**2- المدرسة الاقتصادية**

تمثل المدرسة الاقتصادية أحد أبرز الاتجاهات المنبثقة عن الفكر الليبرالي في دراسة الأمن القومي، إذ تنطلق من أن تحقيق الأمن يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحماية المصالح الاقتصادية للدولة وتعزيز قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة. ويُعد روبرت ماكنمارا من أبرز رواد هذا الاتجاه، إذ ربط بين الأمن والتنمية، ورأى أن ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يمثل مصدرًا لعدم الاستقرار، وأن تعزيز التنمية يسهم في بناء أمن وطني أكثر استدامة. ووفقًا لهذا المنظور، فإن قوة الدولة لا تقاس بقدراتها العسكرية فحسب، وإنما أيضًا بقدرتها على إدارة مواردها الاقتصادية، وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو والاستقرار، وتأمين احتياجاتها الاستراتيجية.

وتؤكد هذه المدرسة أن الأمن القومي ينبغي أن يُقاس بمنطق التكلفة والعائد، بحيث يتم تحقيق توازن بين متطلبات الدفاع واحتياجات التنمية الاقتصادية، مع تجنب الإفراط في الإنفاق العسكري إذا كان ذلك يؤثر سلبًا في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. كما تركز على أهمية تأمين الموارد الاستراتيجية، وضمان استدامة سلاسل الإمداد، وتعزيز القدرة الاقتصادية للدولة باعتبارها أحد أهم عناصر القوة الوطنية.

ورغم أهمية هذا الاتجاه، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات، من أبرزها أن افتراضاتها تستند إلى بيئات اقتصادية متقدمة، الأمر الذي يحد من إمكانية تطبيقها بصورة مباشرة في الدول النامية التي ما زالت تواجه تحديات تتعلق بتوفير الاحتياجات الأساسية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، فضلاً عن محدودية الموارد المتاحة للموازنة بين متطلبات التنمية والإنفاق الدفاعي.

**3- التيار النسوي**

أسهم التيار النسوي في توسيع نطاق الدراسات الأمنية من خلال التركيز على البعد الإنساني للأمن، وإبراز تأثير النوع الاجتماعي في تحليل قضايا الأمن والسلام. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن توسيع مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار السياسي والأمني يسهم في تعزيز فرص التسوية السلمية للنزاعات، وترسيخ مفاهيم الأمن الإنساني والتنمية المستدامة، بما يجعل الأمن أكثر شمولًا وارتباطًا باحتياجات الأفراد والمجتمعات.

**4- مدرسة دراسات السلام**

تؤكد مدرسة دراسات السلام أن الأمن الحقيقي لا يتحقق بمجرد غياب الحروب، وإنما يتطلب إزالة الأسباب الهيكلية المؤدية إلى العنف، مثل الفقر، والتمييز، والحرمان، وعدم العدالة الاجتماعية. ولذلك تميز هذه المدرسة بين السلام السلبي القائم على غياب النزاع المسلح، والسلام الإيجابي الذي يقوم على تحقيق العدالة والتنمية واحترام حقوق الإنسان.

كما تؤكد المدرسة أهمية الوسائل السلمية في إدارة النزاعات، وتعزيز الحوار والتعاون الدولي، والحد من الاعتماد المفرط على القوة العسكرية، وهو ما أسهم في توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية إلى جانب الأبعاد العسكرية التقليدية.

وبصفة عامة، تعكس هذه النظريات والمقاربات الأمنية اختلافًا في تفسير مصادر التهديد وآليات تحقيق الأمن القومي؛ فبينما تركز الواقعية على القوة العسكرية وتوازن القوى، تؤكد الليبرالية أهمية التعاون الدولي والاعتماد المتبادل، في حين تربط النظرية النقدية الأمن بإرساء العدالة الاقتصادية والاجتماعية وإصلاح بنية النظام الدولي. وقد أسهم هذا التنوع النظري في توسيع مفهوم الأمن القومي، ليصبح أكثر شمولًا واستيعابًا للتحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر.

**التحديات المعاصرة للأمن القومي في القرن الحادي والعشرين**

شهد مفهوم الأمن القومي خلال العقود الأخيرة توسعًا ملحوظًا نتيجة التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، حيث لم تعد التهديدات تقتصر على الحروب التقليدية أو النزاعات العسكرية، بل أصبحت تشمل أنماطًا جديدة من المخاطر ذات الطابع غير التقليدي. ومن أبرز هذه التحديات الأمن السيبراني، الذي أضحى يمثل أحد أهم مجالات التنافس والصراع بين الدول، في ظل الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية والبنية التحتية المعلوماتية، وما يرافق ذلك من المخاطر الهجمات الإلكترونية واستهداف المؤسسات الحيوية.

كما برز الذكاء الاصطناعي بوصفه عاملًا مؤثرًا في البيئة الأمنية المعاصرة، لما يوفره من فرص لتعزيز القدرات الدفاعية والإدارية، وفي الوقت نفسه لما يثيره من تحديات تتعلق بالاستخدامات العسكرية، والحروب السيبرانية، والتضليل الإعلامي، وحماية البيانات. وإلى جانب ذلك، أصبحت الأوبئة العالمية والتغيرات المناخية، وأزمات الطاقة، والأمن الغذائي والمائي، من القضايا التي تؤثر بصورة مباشرة في استقرار الدول وقدرتها على حماية مصالحها الوطنية، وهو ما أدى إلى اتساع مفهوم الأمن القومي ليشمل مختلف جوانب الأمن الإنساني والتنمية المستدامة.

وفي ضوء هذه المتغيرات، أصبح تعزيز الأمن القومي يتطلب تبني استراتيجيات وطنية مرنة تستند إلى استشراف المخاطر المستقبلية، وتطوير القدرات التكنولوجية، وتعزيز الأمن السيبراني، ودعم البحث العلمي والابتكار، إلى جانب توثيق التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، بما يسهم في بناء منظومة أمنية شاملة قادرة على التكيف مع التحولات المتسارعة في البيئة الدولية.

**الخاتمة**

خلصت الدراسة إلى أن الأمن القومي لم يعد مفهومًا يقتصر على حماية الدولة من التهديدات العسكرية، بل أصبح مفهومًا شاملًا يجمع بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والإنسانية، ويهدف إلى صون سيادة الدولة وحماية مصالحها الوطنية وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. وقد فرضت التحولات الدولية والإقليمية، وتزايد التهديدات غير التقليدية، إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للأمن، بما يستوجب تبني رؤى استراتيجية أكثر شمولًا وتكاملًا.

كما أظهرت الدراسة أن المدارس النظرية في العلاقات الدولية قدمت تفسيرات مختلفة لمفهوم الأمن القومي؛ فقد ركزت النظرية الواقعية على القوة العسكرية وتوازن القوى باعتبارهما أساس تحقيق الأمن، بينما وسعت النظرية الليبرالية نطاق المفهوم ليشمل التعاون الدولي والتنمية والاعتماد المتبادل، في حين ربطت النظرية النقدية الأمن بتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وإصلاح الاختلالات البنيوية في النظام الدولي. ويعكس هذا التباين الطبيعة الديناميكية لمفهوم الأمن القومي وتطوره المستمر تبعًا للتحولات التي يشهدها النظام الدولي.

وتؤكد الدراسة أن تحقيق الأمن القومي يتطلب بناء استراتيجية وطنية شاملة تقوم على التكامل بين مؤسسات الدولة، وتعزيز كفاءة الإدارة الرشيدة، والاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تطوير القدرات الدفاعية والأمنية، بما يحقق

التوازن بين متطلبات الأمن وأولويات التنمية. كما أن نجاح هذه الاستراتيجية يرتبط بقدرة الدولة على استشراف المخاطر، وتوظيف مواردها الوطنية بكفاءة، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات المشتركة.
وفي ضوء ما سبق، فإن الأمن القومي يمثل عملية مستمرة ومتجددة تتطلب مراجعة السياسات والاستراتيجيات بصورة دورية لمواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية، وبناء منظومة أمنية متكاملة قادرة على حماية الدولة ومصالحها الوطنية، وترسيخ الأمن والاستقرار بما يخدم أهداف التنمية المستدامة ويعزز قدرة الدولة على مواجهة تحديات المستقبل.

**نتائج الدراسة**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. أثبتت الدراسة أن مفهوم الأمن القومي شهد تطورًا ملحوظًا، إذ انتقل من التركيز على البعد العسكري إلى مفهوم شامل يضم الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية، بما يتوافق مع طبيعة التهديدات المعاصرة.
2. بينت الدراسة أن تحقيق الأمن القومي لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها، وإنما يتطلب تكامل السياسات الأمنية مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة وقدرتها على إدارة المخاطر والأزمات.
3. أوضحت الدراسة أن الأمن القومي يمثل عملية ديناميكية متغيرة تتأثر بالتحولات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يستلزم مراجعة الاستراتيجيات والسياسات الأمنية بصورة مستمرة لمواكبة المتغيرات الدولية.
4. أظهرت الدراسة أن طبيعة التهديدات المعاصرة أصبحت أكثر تعقيدًا، حيث لم تعد تقتصر على التهديدات العسكرية التقليدية، بل شملت الإرهاب، والجريمة المنظمة، والأزمات الاقتصادية والهجمات السيبرانية، والأمن الغذائي والمائي.
5. أوضحت الدراسة أن اختلاف المدارس النظرية في العلاقات الدولية يعكس تعدد الرؤى بشأن مفهوم الأمن القومي؛ فالمدرسة الواقعية تركز على القوة العسكرية وتوازن القوى، في حين تؤكد المدرسة الليبرالية أهمية التعاون الدولي والتنمية والاعتماد المتبادل، بينما تربط النظرية النقدية الأمن بتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.
6. أكدت الدراسة أن بناء إستراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي يتطلب وضوح الأهداف الوطنية، واستشراف المخاطر المستقبلية، والاعتماد على التخطيط الاستراتيجي، بما يسهم في حماية المصالح الوطنية وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي.
7. خلصت الدراسة إلى أن ترسيخ الأمن القومي يتطلب تعزيز قيم المواطنة، وسيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، إلى جانب تطوير القدرات الدفاعية، بما يحقق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في ظل بيئة دولية وإقليمية متغيرة.

**التوصيات**

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة تبني مفهوم شامل للأمن القومي يدمج بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والبيئية والإنسانية، بما يواكب طبيعة التحديات الأمنية المعاصرة.
2. العمل على إعداد إستراتيجية وطنية متكاملة للأمن القومي بين مؤسسات الدولة المختلفة تستند إلى التخطيط الاستراتيجي واستشراف المخاطر المستقبلية، مع تحديثها بصورة دورية وفقًا للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، لضمان وجود رؤية موحدة في إدارة قضايا الأمن القومي.
3. دعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لتعزيز الأمن القومي، من خلال تحسين مستوى الخدمات العامة، ورفع معدلات التشغيل، والحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي.
4. تنمية القدرات الوطنية في مجالات التكنولوجيا والأمن السيبراني، وإدارة الأزمات، وحماية البنية التحتية الحيوية، لمواجهة التهديدات الحديثة غير التقليدية، التي أصبحت تشكل أحد أهم تحديات الأمن القومي.
5. تشجيع البحث العلمي والدراسات الإستراتيجية في مجال الأمن القومي، وإنشاء مراكز بحث متخصصة تُسهم في تحليل المخاطر وصياغة البدائل والسياسات الداعمة لصناع القرار.
6. ترسيخ قيم المواطنة وسيادة القانون وتعزيز الهوية الوطنية، بما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.
7. توسيع التعاون الإقليمي والدولي في مجالات الأمنية والتنموية، بما يساعد على مواجهة التحديات الأمنية المشتركة وحماية المصالح الوطنية.

**المراجع:**

**أولاً: المراجع العربية**

1. الدسوقي، محمد الدسوقي سيد الأهل. (2025). الأمن القومي للدولة: المقومات والتحديات، القاهرة: دار النهضة العربية.

2. مصطفي، نادية محمود(تحرير). (2016). إعادة نظر في الأمن القومي المصري والعربي في ضوء تحولات الربيع العربي، دار البشير للثقافة والعلوم.
3. ربيع، حامد عبدالله. (1984). نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة: دار الموقف العربي.
4. قبلان، مروان(محرر). (2023). الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
5. عبد المنعم المشاط. (2008). الأمن القومي العربي: تحديات الواقع ورهانات المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Buzan, B., Wæver, O., & de Wilde, J. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
2. Buzan, B. (1991). *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era* (2nd ed.). Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
3. Baldwin, D. A. (1997). The concept of security. *Review of International Studies, 23*(1).
4. Waltz, K. N. (1979). *Theory of International Politics*. Reading, MA: Addison-Wesley.
5. Morgenthau, H. J. (2006). *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace* (7th ed.). New York: McGraw-Hill.
6. Keohane, R. O., & Nye, J. S. (2012). *Power and Interdependence* (4th ed.). Boston: Pearson.
7. Walt, S. M. (1991). The Renaissance of Security Studies. *International Studies Quarterly, 35*(2).
8. Collins, A. (Ed.). (2022). *Contemporary Security Studies* (6th ed.). Oxford: Oxford University Press.
9. Baylis, J., Smith, S., & Owens, P. (Eds.). (2023). *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (9th ed.). Oxford: Oxford University Press.
10. Booth, K. (Ed.). (2005). *Critical Security Studies and World Politics*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
11. Shaltami, O. R., Hkoma, M. A. B., & Alnnale, T. (2026). Green Geochemical Education in Libya: Current Status, Applications, Challenges, and Future Perspectives. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(4), 347-356.
12. United Nations. (2023). *Human Security Handbook*. New York: United Nations.
13. United Nations Development Programme. (2022). *Human Development Report 2021/2022*. New York: UNDP.
14. Alnnale, T. (2026). *From Reactive to Proactive Governance: A Hybrid LSTM–Gradient Boosting Architecture for Real-Time Anomaly Signal Detection in Multi-Store Retail Supply Chain Decision Systems. Al-Farooq Journal of Sciences, 2 (1), 987-1005 2 (1), 987–1005*.
15. Stockholm International Peace Research Institute. (2024). *SIPRI Yearbook 2024: Armaments, Disarmament and International Security*.